كلمة سلطنة عُمان

أمام

الدورة العادية التاسعة والستون

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إلقاء

سعادة يوسف بن أحمد بن حمد الجابري

سفير سلطنة عُمان ومندوبها الدائم لدى

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

سبتمبر 2025م

أصحاب المعالي والسعادة، أعضاء الوفود الكرام.

بداية، يعرب وفد بلادي عن إدانة سلطنة عُمان وإستنكارها البالغين للهجوم الغاشم الذي شنته إسرائيل على الأراضي القطرية يوم الثلاثاء الموافق 9 سبتمبر 2025م، وعن تضامنها مع دول قطر الشقيقه.

ونود أن نتقدم لكم، سعادة الرئيس، ولبلدكم الصديق، جمهورية سلوفاكيا، بخالص التهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والستون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإننا على ثقة تامه في كفاءتكم وقدراتكم على إدارة أعمال هذه الدورة بنجاح. ونود أن نرحب بإنضمام جمهورية المالديف الصديقة إلى عضوية هذه الوكالة.

كما لا يسعنا إلا أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقيادة مديرها العام، سعادة رافائيل غروسي، في القيام بأعمالها ومسؤولياتها المناطة بها، مؤكدين استمرار سلطنة عُمان في التعاون مع الوكالة، ومع كافة الدول الأعضاء لتحقيق أهداف الوكالة وتعزيز دورها المحوري في إستخدام التقنية النووية من أجل السلام والتنمية. كما نرحب بالإتفاق لإستئناف التعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشقيقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تم التوقيع عليه في جمهورية مصر العربية الشقيقة.

سعادة الرئيس،

إدراكاً منها بالدور الهام للعلوم والتكنولوجيا النووية في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، ولأهمية توظيف الاستخدامات السلمية للتقنيات النووية في تلبية احتياجاتها من أجل تنمية مستدامة، تولي سلطنة عُمان إهتماماً بالغاً للاستفادة من برامج التعاون التقني، حيث تَتَطَّلع إلى تنفيذ خمسة مشاريع وطنية جديدة للتعاون التقني مع الوكالة للفترة (2026-2027)، تتعلق بتعزيز القدرات الوطنية في مجالات الزراعة وسلامة الغذاء والصحة والأمان الإشعاعي.

وفي إطار تنفيذ المشروع الوطني للتعاون التقني حول "بناء القدرات الفنية للوقاية من تَفشّي الأمراض الفيروسية والتصدي لها"، الذي يتماشى مع أهداف مبادرة ZODIAC للوكالة، فإنه قد تم تنظيم ورشتي عمل حول تسلسل الجينوم الكامل، شارك فيها خمسة وثلاثين مهنيين وباحثين وطلبة في الدراسات العُليا من جامعة السلطان قابوس ومن مؤسسات تابعة لكل من وزارة الصحة ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه. وشمل التدريب مواضيع محورية، مثل تحليل تسلسل الجينوم الكامل والتباين الجيني، مع التركيز على المهارات العملية في المعلوماتية الحيوية والتطبيقات في مجالات الصحة البشرية والصحة الحيوانية والتنوع البيولوجي. وقد تم تزويد جامعة السلطان قابوس بخادم حَوْسَبَه عالي الآداء، الذي سوف يُستخدم في الدراسات والأبحاث المتعلقة برصد ومراقبة الأمراض المنقولة من الحيوانات والحشرات إلى الإنسان.

وقد شاركت سلطنة عُمان في عدد من المشاريع الإقليمية لبناء القدرات الفنية وتدريب الكوادر، واستضافت دورتين تدريبيتين إحداهما في مجال "ضمان وضبط جودة التصوير الاشعاعي المقطعي"، والأخرى في مجال "تحليل عينات المياه وتفسير البيانات بإستخدام النظائر البيئية".

كما شاركت سلطنة عُمان في المؤتمر الوزاري حول العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني، الذي عُقد في نوفمبر الماضي. وقد أتاحت هذه المشاركة فرصة للاستفادة من الخبرات الدولية، وتبادل أفضل الممارسات، واستكشاف سبل توظيف التكنولوجيا النووية في دعم التنمية المستدامة. وحيث أنه لا يمكن لمؤتمر مثل هذا أن يتطرق بعمق إلى مواضيع عديدة حساسة ومهمة، فإنه قد يكون من المناسب أن تُنظم الوكالة في المستقبل القريب، مؤتمراً وزارياً يتعلق ببرنامج التعاون التقني حصراً، نظراً لكونه الآلية الرئيسية لنقل التكنولوجيا، لكي تتمكن الدول الأعضاء من إبداء آرائها حول سياسات واستراتيجيات التعاون التقني وسُبُل التعاون بينها ومع المنظمات الدولية، لاسيما المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

سعادة الرئيس،

إن سلطنة عُمان مستمرة في الإيفاء بكافة التزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية التي إنضمت إليها في مجال الأمان النووي والإشعاعي. فقد شاركت في الإجتماع الإستعراضي الثامن للأطراف المتعاقدة في الإتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة المنعقد في شهر مارس الماضي. كما قدّمت سلطنة عُمان، في شهر أغسطس من هذا العام، تقريرها الوطني الرابع بموجب إتفاقية الأمان النووي، تمهيداً لإستعراضه من قبل الدول الأطراف في هذه الإتفاقية. وقد تم تحضير هذا التقرير تماشياً مع الإرشادات الجديدة التي إتفقت عليها الدول الأطراف، بناءًا على مقترح فريق العمل المعني بتعزيز فعالية وكفاءة الإتفاقية، والذي يقضي بالأخذ بعين الإعتبار حجم البرنامج النووي وعدد المرافق النووية لكل دولة طرف. وكان لسلطنة عُمان دور ملحوظ في بلورة هذا المُقترح.

سعادة الرئيس،

إيماناً من سلطنة عُمان بمبدأ أن المسؤولية الأساسية عن الأمن النووي في أراضي الدولة تقع على عاتق الدولة نفسها، ووفقاً لإلتزاماتها الوطنية والدولية، تسعى سلطنة عُمان، بدعمٍ من الوكالة، إلى استكمال تنفيذ جميع الأعمال المدرجة في خطتها الوطنية المتكاملة لإستدامة الأمن النووي للفترة (2024-2026).

ويأتي ذلك، من خلال المشاركة في الفعاليات الإقليمية التي تنظمها الوكالة في مجال الأمن النووي، بما في ذلك الفعاليات في إطار مشروع أطلقته الوكالة في شهر إبريل الماضي، لتعزيز قدرات الأمن النووي في الدول العربية التي لديها خطط متكاملة لإستدامة الأمن النووي. والجدير بالذكر أنه سبق وأن استضافت سلطنة عُمان في شهر نوفمبر 2024م، ورشة عمل إقليمية حول "تقييم التهديدات والنهج القائم على العلم بالمخاطر فيما يتعلق بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي". وإننا نُسجل بإرتياح الدور الذي يقوم به المركز التدريبي والإيضاحي للوكالة في مجال الأمن النووي، حيث نَفَذ خلال عام 2024م ثمانية وعشرين دورة وحلقة عمل وخمسون زيارة. وقد شاركت سلطنة عُمان في دورة تدريبية واحدة فقط، ونأمل أن يزداد عدد المشاركات خلال السنوات القادمة لتلبية الإحتياجات الماسة لسلطنة عُمان في هذا المجال.

سعادة الرئيس،

في مجال تطبيق ضمانات الوكالة، أود أن أنوه بالذكر إلى أن سلطنة عُمان قد صادقت على إتفاق تعديل بروتوكول الكميات الصغيرة الملحق باتفاق الضمانات، وقد دخل حيز النفاذ بتاريخ 6 ديسمبر 2024م. ولقد قامت سلطنة عُمان بالتصديق على إتفاق تعديل البروتوكول بعد التأكد من الجاهزية لإستيفاء جميع الإلتزامات المنبثقة عن هذا التعديل، وهذا ما إستغرق فترةً من الزمن لتدريب المختصين في جميع المجالات المتعلقة بتطبيق الضمانات ووضع التدابير اللازمة في هذا الشأن.

سعادة الرئيس،

تُعرب سلطنة عُمان من جديد عن موقفها الثابت تجاه معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية بإعتبارها حجر الزاوية في منظومة نزع السلاح وعدم الإنتشارعلى الصعيد العالمي. إن العالم يَشْهَد اليوم تقلبات وتغيرات جيوإستراتيجية غير مسبوقة، وإبادة جماعية تُرتَكَبْ ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتهديدات غير مسؤولة وغير مقبولة بإستخدام الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وإن هذا يُبين بوضوح أن هناك حاجة مُلحة وعاجلة لتخليص المنطقة من الأسلحة النووية من خلال إنشاء وبدون تأخير، منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إن سلطنة عُمان تدعو إلى التنفيذ العاجل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي تبناه مؤتمر إستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1995م، حيث أن هذا القرار لا يزال سارياً حتى تحقيق أهدافه كاملة. وإن سلطنة عُمان تتطلع إلى إنعقاد الدورة الحادية عشر لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في عام 2026م، وسوف لن تدّخر أي جهد لانجاحها والخروج بقرارات ملموسة قابلة للتنفيذ تضمن الأمن والسلام والإستقرار في جميع مناطق العالم.

وشكراً سعادة الرئيس.